الأمم المتحدة

TD/B/WP/319

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
8 November 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة الرابعة والثمانون

جنيف، 3–7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن أعمال دورتها الرابعة والثمانين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

المحتويات

الصفحة

مقدمة 2

أولاً – الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في دورتها الرابعة والثمانين 2

ثانياً – موجز الرئاسة 4

ثالثاً – المسائل التنظيمية 17

المرفقات

الأول – مشروع مقرر يُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه 19

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة 19

الثاني – جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي 20

الثالث – الحضور 21

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة الرابعة والثمانون للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في قصر الأمم، في جنيف، في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وواصلت الفرقة العاملة مداولاتها في إطار غير رسمي.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في دورتها الرابعة والثمانين

ألف- تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

الاستنتاجات المتفق عليها

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

1- *تؤكد* من جديد أهمية التقييم كأداة إدارية من أجل تعزيز المساءلة، والتعلم في إطار المنظمة، وصنع القرار القائم على الأدلة، والشفافية وفقاً لسياسة الأونكتاد التقييمية وقواعد ومعايير التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛

تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

2- *ترحب* بجودة "تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة" (TD/B/WP/316)، وتشجع الأمانة على مواصلة تعزيز أعمال التقييم، بما في ذلك ما يتماشى مع التوصيات الواردة في الأمر الإداري المتعلق بالتقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة (ST/AI/2021/3) والمبادئ التوجيهية المتعلقة به؛

3- *تحيط علماً* بالتقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، وتطلب مواصلة التقدم وفقاً للمبادئ التوجيهية والممارسات التي تتبعها الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تحسين فعالية عمل الأونكتاد وكفاءته وأثره، فضلاً عن إدماج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان والنوع الاجتماعي في عمله، وتحقيق النتائج الرئيسية الأخرى للتقييمات المقدمة؛

التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 1 للأونكتاد: العولمة والترابط والتنمية

4- *تحيط علماً* بالوثيقة المعنونة "التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 1 للأونكتاد: العولمة والترابط والتنمية" (TD/B/WP/318 وCorr.1) والوثيقة المعنونة "التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 1 للأونكتاد: العولمة والترابط والتنمية – استجابة الإدارة" (TD/B/WP(84)/CRP.1)؛

5- *تطلب* إلى الأمانة أن تنفذ التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 1 للأونكتاد، آخذة في الاعتبار رد الإدارة والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال الدورة الرابعة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، وأن تقدم، وفقاً لذلك، معلومات مستكملة عن حالة التنفيذ في الدورة السادسة والثمانين للفرقة العاملة في عام 2023؛

6- *تتطلع* إلى النظر في تقييم البرنامج الفرعي 2 في دورتها السادسة والثمانين في عام 2023، وتلتمس من الأمانة أن تستخدم التقييم السابق للبرنامج الفرعي كنقطة مرجعية، وتسلط الضوء على أهمية اختيار فريق تقييم مناسب لضمان جدوى التقييم والتوصيات وفائدتهما.

7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

باء- الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي

الاستنتاجات المتفق عليها

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

1- *تؤكد من جديد* أهمية دور الدول الأعضاء في إعداد الخطة البرنامجية السنوية المقترحة للأونكتاد والأداء البرنامجي، وتهيب بأمانة الأونكتاد إلى أن تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب التعليقات التي أبداها الأعضاء خلال الدورة بشأن إعداد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024؛

2- *تعرب عن تقديرها* للعروض التي قدمتها الأمانة، بما في ذلك الأمين العام، والورقة غير الرسمية التي تم تبادلها والروابط مع عهد بريدجتاون التي تمت الإشارة إليها؛

3- *تلاحظ* التحسينات التي أُدخِلت على الورقة غير الرسمية، ولا سيما إدخال استعراض تنظيمي، وتحسين نوعية مقاييس الأداء، والقيام بشكل متسق بتوفير خيارين على الأقل لنتائج كل برنامج فرعي؛

4- *تهيب* بأمانة الأونكتاد إلى أن تواصل، قدر الإمكان، إدماج الاتفاقات المبينة في عهد بريدجتاون في الخطة البرنامجية لعام 2024 وأن تشير إلى مصطلحاتها المتفق عليها وتستخدمها في السرديات ذات الصلة؛

5- *تشدد* على أهمية مساهمة العمل في جميع التحولات الأربعة التي حددها عهد بريدجتاون؛

6- *ترحب* بتقارير المعلومات الإدارية عن التمثيل الجنساني والتمثيل الجغرافي والتدريب الداخلي لموظفي الأونكتاد، التي قدمتها الأمانة وأتاحتها على بوابة المندوبين؛

7- *تدعو* الأمانة إلى استكشاف سبل تقاسم المعلومات المتاحة مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ المنجزات المستهدفة.

7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الفرقة العاملة

1- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- وافقت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، في جلستها العامة الختامية المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، على مشروع مقرر بشأن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة؛ وسيُقدَّم مشروع المقرر هذا إلى مجلس التجارة والتنمية لينظر فيه ويعتمده في دورته التنفيذية الثانية والسبعين (انظر المرفق الأول).

2- تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

(البند 4 (أ) من جدول الأعمال)

2- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، عقب النظر في الوثيقة المعنونة "تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة" (TD/B/WP/316)، اعتمدت الفرقة العاملة الاستنتاجات المتفق عليها بشأن بند جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

3- الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي

(البند 5 من جدول الأعمال)

3- اعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية أيضاً، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن بند جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه).

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

4- افتتحت الدورةَ الأمينةُ العامة للأونكتاد. وأدلى ببيانات المتكلّمون الآتي ذكرهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل الفلبين، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل جمهورية كوريا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل دولة فلسطين، باسم المجموعة العربية؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل الجزائر؛ وممثل باكستان؛ وممثل البرازيل؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل نيجيريا.

5- وأشارت الأمينة العامة للأونكتاد، في بيانها الافتتاحي، إلى أن الخطة البرنامجية لعام 2023 قُدِّمت في سياق تعافٍ غير متكافئ من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقالت إن الوضع الحالي أسوأ بشكل ملحوظ، حيث يعيش العالم أزمات متتالية ومترابطة وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها "عاصفة هوجاء"، تتمثل في تغير المناخ والجائحة والحرب في أوكرانيا. فتغير المناخ يضرب بقوة أكبر كل عام، ويراكم التكاليف في الوقت الذي تفتقر فيه البلدان إلى الحيز المالي للتعامل مع الكوارث، ناهيك عن الاستثمار في التنمية الطويلة الأجل. ولم تنته الجائحة بعد لأن الفيروس لا يزال موجوداً ولم يتم تحصين معظم الناس في أقل البلدان نمواً، ولم يعوِّض الأطفال الوقت الضائع في المدرسة، ولم يعد الفقر إلى سابق عهده. وقالت إن الدخول الحقيقية أقل مما كانت عليه في عام 2019، والبلدان تترنح من أعباء الديون. ويقدر صندوق النقد الدولي أن 60 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل وما يقرب من ثلث البلدان المتوسطة الدخل تعاني من ضائقة الديون. وأخيراً، أطلقت الحرب في أوكرانيا العنان لأزمة تكلفة المعيشة العالمية، مما أثر على التضخم، أساساً من خلال أسعار المواد الغذائية والأسمدة والطاقة، فضلاً عن أسعار الفائدة والدولار القوي، مما يجعل الواردات أكثر تكلفة والديون أكثر إرهاقاً، في حين تعاني التجارة من اضطراب كبير، حيث إن الجغرافيا السياسية هي التي تقود العولمة وليس الاقتصاد.

6- وتتغذى الأزمات على بعضها البعض، مع وجود حالات عدم مساواة متتالية يُترك فيها عدد متزايد من الناس خلف الركب، وعدم الاستقرار، من خلال الاضطرابات الاجتماعية والضيق. ويمكن أن تتحول الأزمة الحالية المتعلقة بالقدرة على تحمل تكاليف السلع إلى أزمة تتعلق بتوافر هذه السلع. فمن دون الحصول على ما يكفي من الأسمدة، سيكون حصاد عام 2023 غير كافٍ لإطعام العالم. وإن لم تحصل البلدان الفقيرة على معونة لمساعدة فقرائها، أصبحت أزمة غلاء المعيشة العالمية أزمة إنسانية عالمية. وبالمثل، إن لم تستقر الأسواق المالية، أصبحت أزمة الديون في البلدان النامية حتمية.

7- وقد أحرز الأونكتاد تقدماً في تنفيذ العديد من التزامات عهد بريدجتاون. ونظراً للدور المركزي الذي يؤديه الأونكتاد في فريق الاستجابة للأزمات العالمية التابع لمنظومة الأمم المتحدة، كان الأونكتاد، منذ بداية النزاع، حيوياً في توفير بيانات وتحليلات بالغة الأهمية لتعزيز فهم العواقب الاقتصادية للحرب ومساعدة صانعي القرار على الانتقال إلى حلول ووضع استراتيجيات لمعالجة الأزمة. واضطلع الأونكتاد أيضاً بدور حيوي في المفاوضات التي أسفرت عن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والاتفاق على تجارة الحبوب والأسمدة الروسية دون عوائق في الأسواق العالمية. وأدى إنشاء فريق مشترك بين الشُّعَب لدعم العمل التحليلي للفريق إلى تحسين المرونة المؤسسية واتساق السياسات. وتتماشى توصيات السياسة العامة التي أبرزها الأونكتاد في الموجزات الثلاثة للفريق مع التحولات الأربعة للعهد وتتناول قضايا رئيسية، مثل أعباء الديون في بلدان الجنوب، وتحويل النظم الغذائية، وبناء القدرة على الصمود في شبكات التجارة،

وزيادة السيولة للبلدان النامية، والدعوة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم أيضاً تحسين التنسيق والقدرة على بناء توافق الآراء داخل الأونكتاد ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عدة وكالات، واللجان الاقتصادية الإقليمية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وكذلك مؤسسات بريتون وودز، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بمؤتمر قمة النظم الغذائية، والدول الأعضاء. وتضمنت الرسائل الموجهة إلى الاجتماعات الربيعية والسنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي موقفاً موحداً ومتسقاً على نطاق المنظومة.

8- وشددت على أن العمل في إطار فريق الاستجابة للأزمات العالمية والاتفاقين الصادرين عن اسطنبول قد تلقى أموالاً "انتقالية" خارجة عن الميزانية من المكتب التنفيذي للأمينة العامة، إلى غاية اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي طلب اعتماد من الميزانية العادية؛ ويجري النظر في التمويل في نيويورك لتوضيح غلاف الموارد المستقبلية لهذا العمل.

9- ومن الناحية الهيكلية، أُنْشِئت دائرة إحصاءات قائمة بذاتها وشاملة لعدة منظمات، مما حافظ على سرعة البيانات وضمن الجودة الإحصائية. ووفرت الدائرة موقعاً تفاعلياً جديداً على شبكة الإنترنت يقدم تقديرات آنية تستند إلى البيانات بشأن التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي، ويبين آثار الصدمات الاقتصادية العالمية المتعددة. وتَمثَّل تغيير هيكلي آخر في إنشاء أفرقة عاملة مشتركة بين الشُّعَب تعنى بقضايا شاملة، مثل النوع الاجتماعي والبيئة وتغير المناخ من منظور إنمائي، وعمل الأونكتاد مع منظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين. ويركز الفريق العامل المعني بالبيئة وتغير المناخ على الدورة السابعة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف، التي سيشارك فيها الأونكتاد في استضافة أحداث رفيعة المستوى بشأن مواضيع مثل تمويل تحدي التكيف العالمي، والديون وتغير المناخ، والانتقال العادل. وسيعزز الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية المعالجة الشاملة للمنظور الجنساني في التجارة والتنمية من خلال برامج رئيسية للأونكتاد من قبيل مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل المرأة وبرنامج إدارة الموانئ في إطار التدريب في مجال التجارة. وتقوم الأفرقة العاملة المعنية بمنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين بتحسين اتساق المؤسسة وتنسيقها في هذين المنتديين، مما يزيد من القدرة على الدعوة في مجال السياسة العامة.

10- وأشارت إلى أنه تم تحسين العملية الخاصة بمنشورات الأونكتاد. ومنشورات الأونكتاد أدوات للبحث والدعوة للسياسات التي يحتاج إليها الأعضاء، ولا سيما في السياق الحالي. وقالت إنها ستقدم تفاصيل في المناقشة بشأن تقييم البرنامج الفرعي 1، وردّ الإدارة، والخطط المتعلقة بلجنة المنشورات.

11- وأشارت، متابعة لالتزامها بزيادة تعاون الأونكتاد وشراكاته، إلى العمل الذي اضطلع به الفريق المعني بالاستجابة للأزمات العالمية ومبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وأشارت أيضاً إلى الشراكات الاستراتيجية الجديدة والموسَّعة مع بيرو ومع غرفة التجارة الدولية وأمانة الكومنولث. وستُوقَّع مع المملكة العربية السعودية وطاجيكستان ومنظمة الجمارك العالمية ثلاث مذكرات تفاهم أخرى تغطي مجالات مثل مبادرة التجارة الإلكترونية، والنظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا)، وحماية المستهلك، وتقدّم تيسير الاستثمار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

12- ومن المتوقع أن يشهد التعاون التقني اختراقات جديدة في عام 2022، مع استراتيجية التعاون التقني الجديدة وزيادة الميزانيات وإنجاز البرامج. وزادت المساهمات الخارجة عن الميزانية بنسبة 54 في المائة في عام 2021، وهو أعلى مستوى على الإطلاق بلغ 51,2 مليون دولار، من خلال زيادة الدعم المقدم من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وكذلك من الاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة. واستناداً إلى الأشهر السبعة الأولى من عام 2022، استمر الاتجاه الإيجابي، مع تخصيص 24 مليون دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية للتعاون التقني. وعند التنفيذ، ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 33,5 في المائة، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 46,8 مليون دولار، منها 19,1 مليون دولار لدعم أقل البلدان نمواً، أي بزيادة 22 في المائة مقارنة بنفقات عام 2020. وعلاوة على ذلك، أُحْرِز تقدم كبير في إدماج طرائق التنفيذ الرقمي في تنفيذ أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد واستخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز الفعالية والكفاءة والاستدامة.

وعقب اعتماد استراتيجية التعاون التقني، يجري أيضاً تنقيح مجموعة *أدوات الأونكتاد*، وهي تعتزم تقديمها في أوائل عام 2023.

13- وأشارت إلى أن القيود المفروضة على الشكل والطول والمطبقة على وثيقة الخطة البرنامجية لعام 2024 هي نفسها المطبقة على الخطة البرنامجية لعام 2023. ومع ذلك، ما زال تنفيذ عهد بريدجتاون يحظى بالأولوية. ولكل خيار من خيارات النتائج المقترحة للنظر فيها صلة واضحة وظاهرة بسرد العهد وفقراته. وستقدم شُعَب الأونكتاد معلومات مفصلة عن خيارات النتائج المقترحة وستتمكن من التفاعل مع الأعضاء.

14- وأبرزت، أولاً، أن الخيارات المقترحة لنتائج عام 2024 ترتكز على التحولات الأربعة لعهد بريدجتاون وتغطي القضايا الأكثر صلة بالبلدان النامية، مثل استراتيجيات التصنيع الأخضر، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي وانبعاثات غازات الدفيئة، ومساعدة البلدان النامية على الحصول على قطاعات خدمات مرنة ومستدامة، ومساعدة أقل البلدان نمواً على الخروج من القائمة بزخم. وثانياً، يغطي مشروع الخطة البرنامجية مختلف مجالات عمل الأونكتاد، من النتائج المتصلة بالمنشورات الرئيسية، وبرامج بناء القدرات الرئيسية، والمنتجات المميزة، إلى منابر الأونكتاد الفريدة وقواعد البيانات الرقمية. وقالت إنها تتطلع إلى تلقي تعليقات لتوجيه كتابة الخطة البرنامجية لعام 2024.

15- وأشارت إلى التزامها بتنفيذ عهد بريدجتاون، مدعوماً بخطة متعددة السنوات لتقديم صورة شاملة حتى انعقاد الدورة السادسة عشرة للمؤتمر. وبالتالي فإن مقترحات عام 2024 جزء من إطار متعدد السنوات تقوم حالياً بتطويره المؤسسة ككل. والإدارة القائمة على النتائج أساسية لهذا الإطار. وقالت إنها استعانت بخبير استشاري دولي مشهور لإجراء عملية أولى عميقة وموسعة للأونكتاد لتطبيق ممارسات الإدارة القائمة على النتائج تحت الإشراف المباشر لمكتب الأمينة العامة، وطلبت المشاركة الكاملة لمديري الشُّعَب. وخلال عملية تقييم أولى، تبين وجود بعض الممارسات الجيدة الداخلية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون التقني، وفي بعض الشُّعَب والفروع والوحدات. ورأت أن ثمة حاجة إلى تنسيق الممارسات على نطاق الأونكتاد. ويوجه ميثاق بريدجتاون إعداد نظرية التغيير والخطة والإطار المتعددي السنوات للأونكتاد. وقد قامت الشُّعَب بمواءمة التخطيط مع واحد أو أكثر من تحولات العهد الأربعة. وترتبط النتائج المقترحة للخطة البرنامجية لعام 2024 بمجال عمل واحد أو أكثر من مجالات العمل الواردة في الفقرة 127 من العهد. وطُلِب إلى الشُّعَب أن تضع نتائج تتلاءم مع الإطار الشامل. وسيتبع ذلك تحديد مؤشرات الأداء للمساعدة في قياس المنجزات المستهدفة والإنجازات والمساهمات في العهد والولايات الأخرى. وستُقدَّم مجموعة من المؤشرات بحلول شباط/فبراير 2023 لتقديم الخطة البرنامجية لعام 2024 وإحضار مؤسسة أكثر مرونة وكفاءة وشفافية إلى الدورة السادسة عشرة للمؤتمر.

16- وأفادت بأن الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية لعام 2023 اللتين وُضِعَت صيغتهما النهائية في أوائل عام 2022 تمثلان مسألة ذات صلة. وقالت إن مقترحها المتعلق بالميزانية يتضمن موارد إضافية لمعالجة الولايات الموسعة بموجب عهد بريدجتاون، وكذلك الاحتياجات المرتبطة بتنشيط الأونكتاد. وفي حين أُدرِجَت ست وظائف إضافية تتصل مباشرة بالعهد، لم تُقبَل سوى ثلاث وظائف كجزء من جهود التنشيط. وستستعرض اللجنة الخامسة المقترح في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وستقرر الدول الأعضاء ما إذا كان الأونكتاد سيتلقى تمويلاً إضافياً. وقالت إنها ستتعاون مع اللجنة الخامسة لإقناع الأعضاء بأن الموافقة على موارد إضافية تظل حاسمة لتحقيق الأهداف المشتركة. وقد قُدِّمت في عام 2022 أدلة وافرة عما يستطيع الأونكتاد القيام به. ولئن كانت الأوقات أصبحت أكثر صعوبة، فإن الأونكتاد قد تغير أيضاً. وأصبحت المطالب أكثر إلحاحاً، وقد أظهر فريق الأونكتاد أنه أكثر قدرة من أي وقت مضى على الإنجاز.

مناقشة بشأن التعاون الدولي

17- أحاط ممثلو عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين علماً بانتعاش التمويل من خارج الميزانية للتعاون التقني. واعترفوا بامتنان بزيادة التبرعات المقدمة إلى الأونكتاد من عدة بلدان متقدمة وزيادة التزام الأونكتاد بدعم بلدان الجنوب وتطلعاتها الإنمائية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى آلية مطابقة لضمان مواءمة أفضل لأموال المانحين مع متطلبات المستفيدين، حيث ظل أكثر من 200 طلب للمساعدة التقنية بين عامي 2018 و2021 دون تمويل. وترتبط هذه المسألة بجهود حشد الموارد التي أعلنتها الأمانة كمتابعة لاستراتيجية التعاون التقني المعتمدة.

18- وأشار أحد المندوبين إلى أن الدعم الذي يقدمه الأونكتاد كان قيّماً للغاية لتنمية بلده. وقال إن انتعاش التمويل من خارج الميزانية يعكس التضامن في دعم الأونكتاد لكي يكون أكثر استجابة في السياق العالمي، لا سيما للتصدي للتحديات التي يواجهها أضعف الأعضاء. وسلط مندوب آخر الضوء على المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في بلده، وخص بالذكر بناء القدرات لتعزيز النمو الاقتصادي، والتوصيات المتعلقة بسياسات الاستثمار من أجل سياسات استثمار فعالة، واستراتيجيات الترويج، واتفاقات الاستثمار الدولية، وتيسير الأعمال التجارية. وساق بين الأمثلة الأخرى على ذلك التدريب على جمع البيانات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية.

19- وتوقعت إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين أن تسمح الأموال الإضافية للتعاون التقني بتنفيذ استراتيجية التعاون التقني على نحو أكثر جدوى، بما يتماشى مع عهد بريدجتاون. ورأوا أن التنفيذ الناجح يتوقف على التمويل الطوعي الكافي والمستقر والقابل للتنبؤ؛ ومن شأن وضع استراتيجية منفصلة لجمع الأموال أن يساعد في سد فجوة التمويل. وشجعوا أيضاً على تعزيز وزيادة الأنشطة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما تلك التي تقدم المساعدة التقنية في مجالي التجارة والاستثمار، والبنك الدولي، من أجل تعظيم الأثر التشغيلي وزيادة أوجه التكامل. وأقر مندوب آخر بالمشاركة النشطة للأونكتاد في إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وشجع الأونكتاد على تكثيف تعاونه مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال مكاتب المنسقين المقيمين وتبادل خبراته على أرض الواقع.

20- وقال مندوب آخر إن الدور العام للأونكتاد في مساعدة البلدان النامية يحتاج إلى تعزيز لتمكين التعافي السريع من الجائحة، فضلاً عن التعامل بفعالية مع أزمات الغذاء والطاقة والتمويل. وأضاف أن الطبيعة المستقلة لركيزة البحث والتحليل في الأونكتاد ضرورية لضمان استمرار المساهمات في النقاش بشأن القضايا المنهجية وغيرها من القضايا الرئيسية، مثل كوفيد-19.

21- وشددت مجموعة إقليمية أخرى وأحد المندوبين على أن الأونكتاد ينبغي أن يستفيد من خبرات المشاريع السابقة والطويلة الأمد. ورأيا أن على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته المتعلقة بالمشاريع قيد التنفيذ بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل التوترات الاقتصادية والمالية الحالية، دون نسيان البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ومن شأن زيادة التضامن الدولي في جميع المجالات المرتبطة بالتجارة والتنمية أن تعود بالنفع على جميع البلدان. وبالتالي، هناك تأييد لمبادرة الأونكتاد لتقييم أثر عضوية الأونكتاد على الجهود المبذولة والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تقديم مقترحات وتوصيات لتعزيز هذا الأثر. وفيما يتعلق ببرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، كثيراً ما تكون الموارد البشرية والمالية محدودة للغاية بحيث لا يمكن تنفيذ الأهداف وتحقيقها على نحو سليم. وأهداف البرنامج مكرسة في الفقرة 127 (ب ب) من عهد بريدجتاون؛ ومن الضروري تحقيق تمويل عادل ومتوازن ومنصف بين جميع شُعَب الأونكتاد لمساعدة جميع البلدان بفعالية، حيث إن الدعم الذي يقدمه الأونكتاد قد أسهم في النجاح في كثير من المجالات. وقالا إن المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مهم أيضاً بسبب الآثار الاقتصادية والاجتماعية. وأخيراً، شددا على أهمية تنفيذ جميع فقرات عهد بريدجتاون وأعربا عن قلقهما إزاء التقارير المتعلقة بتخفيض المانحين للدعم المقدم إلى البلدان النامية.

مناقشة بشأن الخطة البرنامجية لعام 2024

22- رأت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين أن الورقة غير الرسمية المقدمة بشأن الخطة البرنامجية لعام 2024 ينبغي أن تُوزَّع في وقت مبكر للسماح بتنسيق أفضل داخل المجموعات. ورأوا أن هناك تحسناً ملحوظاً في الورقة غير الرسمية الحالية، مقارنة بالمشروع في عام 2021. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى إدخال تحسينات موجهة الهدف بشأن الاتساق بين مختلف البرامج الفرعية، ونوعية بعض المؤشرات ووضوحها، وأهمية الدروس المستفادة، والمواءمة مع الولايات ومع المصطلحات المتفق عليها، فضلاً عن الجودة العامة للوثيقة. وأعربوا عن تأييدهم للأمينة العامة للأونكتاد، بما في ذلك من خلال التفاعلات مع فرع نيويورك، لضمان الموافقة على خطة الأونكتاد البرنامجية وميزانيته ومبادراته المقترحة، والالتزام بتحويل المؤسسة إلى مؤسسة أقوى، تتماشى مع عهد بريدجتاون، من أجل خدمة مصالح البلدان النامية على نحو أفضل. وطلبوا، مع مجموعات إقليمية أخرى، في عدة مناسبات، خطة متعددة السنوات تتضمن مؤشرات قابلة للقياس لتنفيذ العهد. وأعربوا بذلك عن تطلعهم إلى تلقي خطة الأمينة العامة في شكل وثيقة موحدة لرصد التقدم المحرز في التنفيذ. ورأوا أن الوقت مهم، حيث انقضت سنة واحدة في الدورة التي يغطيها العهد، وأن فترة أربع سنوات أقصر ممكنة أيضاً بسبب الاضطرابات الناجمة عن الجائحة. وفيما يتعلق بإطار الإدارة القائمة على النتائج، فإن للبلدان النامية أكبر مصلحة في ضمان أن تسفر التدخلات الإنمائية عن نتائج وآثار ملموسة. وأعربوا عن قلقهم إزاء جدوى تطبيق الإدارة القائمة على النتائج على جميع ركائز الأونكتاد. ورأوا أن التركيز ينبغي أن ينصب على ركيزة المساعدة التقنية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتوجيهات الدول الأعضاء والطابع السياسي والمتعدد الأطراف لصنع القرار. ودعوا الدول الأعضاء إلى المشاركة كما ينبغي مع المضي قدماً في تنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج.

23- وسلطت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين الضوء على المجالات ذات الأولوية للخطة البرنامجية لعام 2024. ورأوا أن على الأونكتاد أن يواصل البحوث والتوصيات لإيجاد حلول دائمة لمشاكل الديون المتزايدة، مثل تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، وزيادة توافر رأس المال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وأسواق سندات المناخ. وينبغي أن تستمر الدعوة من أجل تعزيز تمويل التنمية، ولا سيما لكي تتكيف البلدان النامية مع الآثار المتفاقمة لتغير المناخ، وللوفاء بالتعهد بتقديم 100 بليون دولار سنوياً للصندوق الأخضر للمناخ. وينبغي للأونكتاد أن يواصل البحوث القائمة على الأدلة بشأن القضايا النظمية، وتعزيز الإدارة الاقتصادية المؤاتية للتنمية، وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة بشأن تشجيع الاستثمار، وتيسير الأعمال التجارية، وإعداد المشاريع ذات الصلة، وأن يواصل تيسير حوار السياسات العامة بشأن نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، فضلاً عن دعم وتصميم اتفاقات جديدة تكون أكثر اتساقاً مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنياً ودولياً. وينبغي تعزيز الحوار الدولي بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. وينبغي تعزيز برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بأنشطة تنفيذية كافية من أجل الاستجابة بفعالية للطلب. ويمثل التحليل في الوقت المناسب أيضاً أولوية في مجالات الاتجاهات العالمية في التجارة وآثار كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والتجارة والتنمية، فضلاً عن آثار الإصلاحات الضريبية العالمية على البلدان النامية.

24- وذكر أحد المندوبين أن عام 2024 سيكون العام الثالث لتنفيذ التحولات الأربعة المتوخاة في عهد بريدجتاون. ولذلك من المهم ضمان توجيه الخطة البرنامجية نحو التنفيذ وموجهة التحديات المتغيرة التي تواجهها البلدان النامية، مثل الجائحة والانتعاش بعد الجائحة، فضلاً عن التحديات الجغرافية – السياسية، بما في ذلك قضايا الطاقة والتمويل والغذاء. ورأى أن أولويات الخطة البرنامجية لعام 2024 بشأن تحويل الاقتصادات من خلال التنويع تتمثل في أهمية بناء قدرات البلدان النامية للاستفادة من التحول الرقمي وتعزيز دعم المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورحب بفرع الأونكتاد للنظم التجارية والخدمات والاقتصاد الإبداعي الذي تم تعريفه حديثاً، فقال إنه يتطلع إلى تعزيز التعاون وبناء القدرات في مجال الاقتصاد الإبداعي.

وفيما يتعلق بتعزيز اقتصاد أكثر استدامة وأكثر مرونة، رأى أن تحقيق انتقال عادل في مجال الطاقة بالنسبة للبلدان النامية يحتاج إلى مزيد من التركيز. فعمليات الانتقال في مجال الطاقة لها دور رئيسي في التخفيف من حدة المناخ؛ وستتطلب القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ بناء القدرات والاستثمار لدعم البلدان النامية. وفيما يتعلق بتحسين طريقة تمويل التنمية، شدد على العمل الجاري لسد فجوة الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال معالجة القيود التي حددها الأونكتاد، مثل القيود الدولية المنهجية، والحواجز السياسية والمؤسسية، والحواجز المالية الاقتصادية، والحواجز التقنية.

25- وسلط مندوب آخر الضوء على أولويات الخطة البرنامجية لعام 2024، المتمثلة أولاً في مواصلة النظر بشكل عاجل في تقاطع التنمية والتجارة وتغير المناخ والدعم العالمي الذي تحتاجه البلدان النامية، بالنظر إلى حوادث ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات. ورأى أن التركيز ينبغي إعادة توجيهه أيضاً إلى التوصية بحلول طويلة الأجل ودائمة للتخفيف من أوجه الضعف المتزايدة للبلدان النامية فيما يتعلق بالوفاء بالتزامات الديون، بما في ذلك من خلال تخفيف عبء الديون، وامتيازات الديون، وإعادة هيكلة الديون، ولا سيما بالنسبة للبلدان المعرضة للتأثر بتغير المناخ. وتكتسي القضايا النظمية المترابطة في الاقتصاد العالمي التي كان الأونكتاد يعالجها أهمية خاصة وسط تداعيات كوفيد-19. ورحب بمختلف النتائج في إطار البرامج الفرعية المختلفة، مثل استراتيجيات التصنيع الأخضر، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وتحسين فهم الابتكار من أجل التنمية ودور التكنولوجيات الرائدة.

مناقشة بشأن التقييمات

26- اعترفت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين بأن التفكير الداخلي داخل الأمانة أدى إلى استجابة الإدارة لتقييم البرنامج الفرعي 1، مع الالتزام بالعمل. وفي حين أنهم لا يوافقون على جميع النتائج، ولا سيما التوصيات، فإنهم سيعملون مع فريق التقييم والأمينة العامة لتحديد توازن مناسب بين الإجراءات لتحسين العمل والكفاءة والنتائج في إطار البرنامج الفرعي 1. وقال أحد المندوبين إن التقييمات التي ستُناقَش ستواصل تعزيز دور الأونكتاد في تقديم التعاون التقني وتحسين ركائز البحث والتحليل وبناء توافق الآراء. وشدد مندوب آخر على أن توصيات المقيِّمين الخارجيين المستقلين إلى الدول الأعضاء لا تدخل في نطاق اختصاصهم؛ وفي المستقبل، ينبغي تحديد نطاق وحدود التقييمات الخارجية للبرامج الفرعية تحديداً واضحاً. وأعرب عن قلقه لأن استدامة النتائج لا تزال تشكل تحدياً أساسياً في جهود المساعدة التقنية بسبب الافتقار إلى موارد مخصصة، وقال إنه يتطلع إلى الخطوات التي سيتم اتخاذها لحل هذه المسألة.

27- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين عن ارتياحهم لأن التقييمات السابقة وجهت العمل بشأن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024. وشجعوا الأونكتاد على مواصلة إجراء تقييمات لأنشطة التعاون التقني وفقاً للمبادئ التوجيهية وقواعد ومعايير تقييم الأمم المتحدة. وقال مندوب آخر إن عمليتي التخطيط والتقييم يمكن أن تعززا الشفافية وتسهما في أداء الأونكتاد وتشجعا مشاركة الأعضاء.

28- وشددت مجموعة إقليمية أخرى على أهمية المناقشات المتعلقة بتقييم أنشطة الأونكتاد، بما في ذلك تقييم البرنامج الفرعي 1 لأول مرة منذ ما يقرب من 10 سنوات. وقالت إن البرنامج الفرعي يشكل عنصراً هاماً من عناصر البحوث وتحليل السياسات التي يجريها الأونكتاد، وأن التقييم يتيح أفكاراً قيمة عن الأداء وأهمية المنشورات الموضوعية والمتسقة، استناداً إلى أدلة واضحة وخاضعة للمساءلة. وتكتسي مراجعات الأقران أهمية حاسمة، ليس لمصداقية المنشور فحسب، بل أيضاً للمؤسسة. ومن شأن تعميم الوثائق في الوقت المناسب أن يتيح مشاركة بناءة أكثر في الاجتماعات وأن يساعد في تنشيط الآلية الحكومية الدولية.

29- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أهمية دورات الفرقة العاملة، حيث يقوم الأعضاء بتقييم عمل الأونكتاد وتوجيهه. وقال إن شفافية الأمانة وخضوعها للمساءلة أمران أساسيان لضمان تحقيق نواتج تتسم بالفعالية والكفاءة من الركائز الثلاث للأونكتاد. وشدد على الحاجة إلى إلقاء نظرة نقدية على التقارير المقدمة، وتحديد أفضل الممارسات الممكنة وسبل التحسينات، وضمان الحصول على تعليقات بشأن تنفيذ التوصيات، كوسيلة لتحقيق النتائج المتفق عليها للدورة. وكثيراً ما تظل المداولات حبيسة الأوراق، مع تقييد التنفيذ بسبب العملية الحكومية الدولية أو عدم كفاية المتابعة. ولتحسين تتبع التقدم المحرز بشأن التوجهات والأهداف التي يحددها الأعضاء، ينبغي للأمانة أن تنفذ الفقرتين 118(أ) و120 من عهد بريدجتاون، بما في ذلك من خلال إنشاء سجل للقرارات والنتائج لتيسير المتابعة. ورغم الثناء على التقارير التي أُعِدت للدورة، فإنها بينت أيضاً أن العديد من التحديات المألوفة لا تزال دون معالجة، لا سيما بالنسبة للبرنامج الفرعي 1، الذي تشبه استنتاجات فريق التقييم المستقل بشأنه استنتاجات نتائج تقييم عام 2013. وقال إنه يدرك أن بعض التحسينات جارية وإنه يأمل أن تُدرَج التعديلات الكبيرة في الخطة البرنامجية لعام 2024.

30- وقالت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى إن الجهود ينبغي أن تسعى إلى ضمان استمرار التزام عمل الأونكتاد بتنفيذ عهد بريدجتاون. وإن الدورة الحالية، التي تصادف مرور عام على الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، فرصة سانحة لمناقشة الأعمال المقبلة. وشجعت إدارة الأونكتاد على تقديم الدعم الكامل لبرامجها البالغة الأهمية في جهودها الرامية إلى جمع الأموال والتوعية، لأنها ذات أهمية مواضيعية كبيرة وتحقق نتائج ملموسة؛ وينبغي تأمين تمويل كافٍ ومستدامٍ لها. وفي دورة شباط/فبراير 2022 للفرقة العاملة، أعربت المجموعة الإقليمية عن أملها في رؤية نتائج ملموسة ورسم خرائط أوضح للبرنامج لمواءمته بشكل وثيق مع أهداف عهد بريدجتاون. وشكرت الأمينة العامة على النقاط التي أبرزتها في هذا الصدد وأعربت عن تطلعها إلى سماع المزيد عن التطورات الملموسة خلال الدورة الحالية.

31- وفيما يتعلق بتنشيط تعددية الأطراف، أثنت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين على قيادة الأمينة العامة ودورها المركزي في فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة تمشياً مع عهد بريدجتاون. وأشار المندوب إلى إنشاء أفرقة عمل مواضيعية في المجالات الرئيسية وأعرب عن تطلعه إلى أن تُدرَج الأفرقة العاملة في الخطة البرنامجية لعام 2024.

32- وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن التحديات المستمرة لجائحة كوفيد-19 والآثار العالمية للحرب في أوكرانيا، وضمان الاستخدام الفعال للموارد الشحيحة، وإنتاج منتجات مفيدة للدول الأعضاء أصبحت، في خضم "الأزمة الكوكبية الثلاثية"، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وشجع أيضاً المشاركين على النظر في الحقائق. وشددت مجموعة إقليمية أخرى على أن العديد من القضايا على الصعيد العالمي، بما في ذلك أزمة الغذاء والطاقة المتنامية والحرب في أوكرانيا، تؤثر حالياً على عمل الأونكتاد. وفي إطار ممارسة حق الرد، أعرب أحد المندوبين عن عدم موافقته على تلك البيانات، وكذلك على استخدام عبارة "الحرب في أوكرانيا" في الورقة غير الرسمية المتعلقة بالخطة البرنامجية لعام 2024. وأشار إلى أن ذكر المسائل غير المدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية ليس مناسباً. وشددت الأمينة العامة للأونكتاد على أن ذكر الأزمات المتتالية التي تؤثر على العالم يشير إلى أكثر من أزمة واحدة ويراعي جميع العناصر وقاعدة الأدلة.

33- وأقرت الأمينة العامة للأونكتاد بالقضايا والتعليقات التي أثارتها الوفود. ورداً على شواغل محددة، أعربت عن اتفاقها مع المسائل التي أثيرت بشأن التعاون التقني، بما في ذلك فكرة إنشاء آلية للمطابقة. وعلى الرغم من أن موارد التعاون التقني وإنجازه قد زادت، فإن عدداً كبيراً من الطلبات لم تتم تلبيتها. وتمثل هذه الفجوة وإدارة الطلب أمرين أساسيين ومرتبطين بالتعاون الجديد مع منظومة الأمم المتحدة،

بما في ذلك مع الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين بشأن فهم الطلبات والاحتياجات. ويعمل فريق التعاون التقني على تجميع المشاريع المتعلقة بنفس المسألة الخاصة بعدة بلدان لأن ذلك سيكون أكثر كفاءة ويسمح بتوسيع نطاقها، مع الحفاظ على التركيز على كونها مدفوعة بالطلب. وقالت إن الأونكتاد سيجري تنقيحات مع مراعاة جميع التعليقات الواردة بشأن الخطة البرنامجية لعام 2024. واعترفت بأن الدول الأعضاء، إن أُتيح لها مزيد من الوقت لاستعراض مشروع الوثيقة، يمكنها تقديم مزيد من التعليقات الموضوعية. وأفادت بأن الأونكتاد يعمل على مواءمة مؤشرات التنفيذ لعهد بريدجتاون والإدارة القائمة على النتائج لتجنب وجود نظامين للمؤشرات. وتوقعت أن يكون عرض الخطة البرنامجية لعام 2024 في الدورة التي ستعقد في شباط/فبراير 2023 واضحاً ومرضياً للأعضاء. ورأت أن من الواضح أن الإدارة القائمة على النتائج يمكن تطبيقها على ركائز التعاون التقني والبحث والتحليل. وفيما يتعلق بما إذا كانت الإدارة القائمة على النتائج تنطبق على ركيزة بناء توافق الآراء، قالت إنها لا يمكن تطبيقها على قرارات الدول الأعضاء لأن الأونكتاد، من منظور تنظيمي، لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن النتائج التي تتوقف على قرارات الدول الأعضاء. ويمكن أن تندرج إجراءات الأمانة لدعم ركيزة بناء توافق الآراء في إطار الإدارة القائمة على النتائج، وهو مجال يتطلب مزيداً من المناقشة، في حين أن الإجراءات المتعلقة باستقلالية الدول الأعضاء لا تندرج في إطار الإدارة القائمة على النتائج. وقد لاحظ المندوبون مسألة مماثلة، على سبيل المثال، في حالة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في تقييم البرنامج الفرعي 1. وستسعى الأمانة إلى تحسين ترشيد دورة الفرقة العاملة في أربعة أيام، مع ملاحظة أن الترجمة الشفوية عامل من هذه الجهود.

34- ورحبت بالتعليقات على الجهود التي يبذلها فريق الاستجابة للأزمات العالمية وبالاعتراف بها. واستجابة لتنفيذ الفقرتين 118(أ) و120 من عهد بريدجتاون، أطلعت الأعضاء على آخر المستجدات المتعلقة بالعمل الجاري لتجديد بوابة المندوبين، التي يمكن أن تكون جاهزة بحلول نهاية عام 2022. وأشارت إلى أن التوصيات الواردة في الموجزات الثلاثة الصادرة في إطار فريق الاستجابة للأزمات العالمية تتضمن مدخلات هامة من الأونكتاد وتدعم القضايا المتصلة بالتحولات الأربعة. وأشارت أيضاً إلى التشديد على ضرورة تحقيق تمويل عادل ومنصف عبر البرامج الفرعية للأمانة وتحسين التعاون التقني في الدول العربية. وتعمل الأمانة عن كثب مع لجنة السياسات الإنمائية بشأن الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً بزخم، فضلاً عن إمكانية اجتماع اللجنة في جنيف في وقت ما. وكانت المناقشة الحالية بشأن الانتقال في مجال الطاقة صعبة إذ بدا التراجع واضحاً عن بعض الالتزامات. ويتابع الأونكتاد أيضاً المناقشات المتعلقة بالحاجة الحقيقية إلى تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة ديون البلدان النامية، بما فيها البلدان المتضررة من الفيضانات، وقدم *تقرير التجارة والتنمية لعام 2022* الحجج المؤيدة.

باء- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة
(البند 3 من جدول الأعمال)

35- قدم رئيس قسم التعاون التقني في الأونكتاد لمحة عامة عن أنشطة المساعدة التقنية المضطلع بها في عام 2021، الوارد في الوثائق TD/B/WP/317 وTD/B/WP/317/Add.1 وTD/B/WP/317/Add.2. وشكلت الأرقام المتعلقة بالنفقات والمساهمات رقماً قياسياً مرتفعاً فيما يتعلق بالتبرعات الواردة.

36- وسلط الضوء على المبادرات التي تم تطويرها استجابة لجائحة كوفيد-19 في عام 2021، لا سيما من خلال مشاريع الأونكتاد التي يمولها حساب الأمم المتحدة للتنمية. وشدد على الجهود التي يبذلها القسم للاستجابة على أفضل وجه للطلبات الواردة من الدول الأعضاء بتحديث قاعدة بيانات طلبات التعاون التقني للأونكتاد وإعداد مجموعة *أدوات منقحة للأونكتاد*.

37- وفيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية يومياً للأونكتاد، ذكر أن استخدام النواتج المتوخاة على الإنترنت، مثل تنظيم اجتماعات مختلطة مع أصحاب المصلحة المحليين، أصبح متكرراً.

38- وعرض استراتيجية التعاون التقني التي تشمل تحسين الإدارة القائمة على النتائج بدعم من بدء نفاذ الحل المتكامل للتخطيط والإدارة والإبلاغ، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتعزيز التعاون فيما بين الشُّعَب وفيما بين الوكالات من أجل زيادة الاتساق والتأثير على الصعيد القطري.

39- وأخيراً، أشار إلى زيادة مشاركة الأونكتاد في الإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حيث تؤكد بيانات عام 2021 وجود اتجاه إيجابي في الحصول على التمويل.

40- وبناءً على طلب إحدى المجموعات الإقليمية، تناول بمزيد من التفصيل مكونات أنشطة التعاون التقني على الإنترنت. ورحبت مجموعة إقليمية أخرى بزيادة توافر الموارد نتيجة لزيادة الشفافية والمساءلة.

41- وعرضت ممثلة لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة للأونكتاد أنشطة التعاون التقني في إطار البرنامج الفرعي 4، التي شكلت 60 في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني للأونكتاد في عام 2021. وعرضت النتائج المحققة في مجالات أتمتة الجمارك، وتيسير التجارة، والنقل، وإدارة الموانئ، والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية وتطوير المعرفة.

42- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى النوعية والشفافية والمساءلة فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني المعروضة، التي يسرت، في رأيه، زيادة في الموارد المتاحة للبرنامج الفرعي على مر السنين. واقترح أن تتعاون المجموعات الإقليمية على إعادة تخصيص الموارد داخل الأونكتاد للبرنامج الفرعي. وأعربت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى عن اهتمامها بالحصول على معلومات عن الكيفية التي تطور بها أثر أنشطة التعاون التقني في إطار البرنامج الفرعي على مر الزمن. ودعت أيضاً إلى أن يُخصَّص لأمريكا اللاتينية مزيد من موارد التعاون التقني غير المخصصة. وذكر ممثل مجموعة إقليمية أخرى فوائد النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) في أتمتة الجمارك، في بلده مثلاً. وقال إن نظام أسيكودا ساعد البلد في الحصول على معلومات هامة عن التدفقات التجارية وفي اعتماد معايير دولية للجمارك. وإن النظام زاد من الكفاءة والشفافية في الجمارك. وشجع البلدان الأخرى على اعتماده.

43- وقدم ممثل لشعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد لمحة عامة عن تقديم المساعدة التقنية في إطار البرنامج الفرعي في عام 2021، موضحاً السمات الرئيسية والأثر. وقال إن الشعبة نجحت في تشكيل جيل جديد من سياسات الاستثمار والمشاريع من خلال تطوير أطر السياسات وتعزيز نهج سلسلة الاستثمار المجتمعية للمساهمة في زيادة الاستثمار وتوجيهه في أهداف التنمية المستدامة. وقدم أمثلة ملموسة على استجابة الشُّعبة للتحديات الرئيسية والناشئة، بما في ذلك من خلال إطلاق وتنفيذ مجموعة من التوصيات لتعزيز الاستثمار من أجل الانتعاش والتنسيق المستدامين في إطار مشروع "المبادرة العالمية من أجل عودة ظهور المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد كوفيد-19". وشدد على قيمة تعزيز التعاون مع البرامج الإنمائية الأخرى وتعميم مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك كجزء من الخدمات الأساسية للشُّعَب. وشدد بالتالي على دور استعراض *سياسة الاستثمار في الأونكتاد: مصفوفة التنفيذ المباشر - تعزيز إصلاحات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة* والمراقبين الرقميين لتيسير الاستثمار.

44- واقترحت إحدى المجموعات الإقليمية، اعترافاً منها بنوعية عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار والمشاريع، إبلاغ الدول الأعضاء بقائمة خبراء في مختلف المجالات التي تغطيها المؤسسة. وطلبت أن تُؤخَذ في الاعتبار في أنشطة التعاون التقني البلدانُ المتوسطة الدخل، ومنها بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى قيمة العمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي وتناولت بالتفصيل الطرائق التنفيذية للدعم المقدم من هذه المجموعة إلى البلدان النامية، بما في ذلك في المشاريع مع الشعبة.

45- وعرضت ممثلة لشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد أنشطة التعاون التقني المضطلع بها. وسلطت الضوء على مواءمة الأنشطة مع التحولات الأربعة بموجب عهد بريدجتاون.

46- وسلطت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية الضوء على المبادرة المشتركة بين الشعبة والإطار المتكامل المعزَّز في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن القطن كمثال جيد على التعاون. وسألت عما إذا كان من الممكن تكرار بوابة الأونكتاد بشأن التدابير غير التعريفية في أفريقيا في مناطق أخرى وعن إمكانية إدماج عناصر في المنصة الإلكترونية لأمانة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى. واعترفت بأن استعراضات النظراء الطوعية بشأن حماية المستهلك تتقدم وأن المتطوعين الجدد يسمحون بمزيد من التعلم من المنظورات الوطنية. وأشارت إلى الطلبات المتكررة لشغل منصب مدير الشعبة وحثت على إكمال عملية التوظيف. وشددت أيضاً على ضرورة زيادة التعاون التقني للأونكتاد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

47- وأشارت إحدى المندوبات إلى أعمال الشعبة المتعلقة بأقل البلدان نمواً والتدابير غير التعريفية في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وشجعت على أن يُوسَّع إلى غرب أفريقيا نطاق العمل مع التاجرات عبر الحدود في شرق أفريقيا.

48- وردت الأمانة بأن الشعبة لديها مشاريع حالية ومستقبلية ستشمل بلداناً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأعربت عن استعدادها لتوسيع نطاق العمل مع الوكالات في المنطقة. وأشارت إلى أن من الممكن الاتصال بالشعبة فيما يتعلق بمنصة التدابير غير الجمركية على الإنترنت.

49- وسلط ممثل لشعبة الأونكتاد المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة الضوء على أن دعم التعاون التقني لأقل البلدان نمواً قد ارتفع إلى 19,1 مليون دولار في عام 2021، بزيادة قدرها 22 في المائة عن عام 2020 ويمثل 41 في المائة من إجمالي نفقات الأونكتاد.

50- وقدم معلومات مستكملة عن أنشطة التعاون التقني، مثل التقدم المحرز في البرنامج المتعدد السنوات المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد من أجل أنغولا: البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة، ومؤشر القدرات الإنتاجية، وتقييم الثغرات في القدرات الإنتاجية. وقال إن التقييم أداة جديدة تستند إلى المؤشر الذي اضطلعت به الأمانة في أربعة بلدان وعدة جماعات اقتصادية إقليمية في أفريقيا، مع خطط لإدراجه كمساهمة في خصائص الضعف التي أذنت بها الجمعية العامة والتي أعدها الأونكتاد لأقل البلدان نمواً التي تفي بمعايير الخروج من القائمة.

51- وسألت إحدى المجموعات الإقليمية عن تعاون الشعب مع الدائرة الإحصائية للأونكتاد بشأن أعمال التعاون التقني ذات الصلة، ومنها على سبيل المثال مشروع حالي لحساب التنمية بشأن تقدير التدفقات المالية غير المشروعة. وأكدت الأمانة أن الشعبة تتعاون بانتظام مع الزملاء الإحصائيين بشأن المشروع وغيره من المشاريع، مثل مؤشر القدرات الإنتاجية والنظام الآلي للبيانات الجمركية.

52- وسلطت إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين الضوء على فائدة الأدوات والمشاريع المتعلقة ببناء القدرات الإنتاجية التي قدمها الأونكتاد إلى الاقتصادات الضعيفة، والمساعدة في الجهود الرامية إلى التنويع والتحول وبناء القدرة على الصمود. وكررت الأمانة التزامها بمواصلة تقديم هذه المساعدة العملية القائمة على الطلب، مع التشديد على ضرورة أن يخصص المانحون والشركاء الإنمائيون أموالاً جديدة في هذه المجالات البالغة الأهمية، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً.

53- وقدم ممثل لشعبة العَولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد أنشطة التعاون التقني في إطار البرنامج الفرعي 1. وواصل نظام إدارة الديون والتحليل المالي تقديم الدعم لبناء القدرات إلى 60 بلداً من أجل إدارة الديون إدارة فعالة ومستدامة. وشملت مؤشرات الإنجاز الرئيسية تعزيز الإبلاغ عن الديون والشفافية.

وأكمل فرع الديون وتمويل التنمية بنجاح مشـــروعاً لحســـاب التنمية بشـــأن تعبئة الموارد المالية في زمن كوفيد-19 وأطلق مشروعاً للمتابعة. وأسهمت مشاريع التعاون التقني لوحدة التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية في زيادة الوعي بمركزية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إعادة البناء على نحو أفضل. وواصلت وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني بهدف تقييم التكلفة الاقتصادية للاحتلال والتخفيف من حدة المصاعب الاجتماعية والاقتصادية المعاكسة. وأتاح المعهد الافتراضي فرصاً لبناء القدرات للأكاديميين والباحثين حتى يتمكنوا من دعم صانعي القرارات وتقديم تحليلات لدعم صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية.

54- وأثنت إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين على عمل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي وشكرا الجهات المانحة للبرنامج. وأعربت البلدان عن ارتياحها الشديد للتدريب والدعم المقدمين.

55- واقترحت إحدى المجموعات الإقليمية، وهي تعرب عن تقديرها للعمل المضـــطلع به، أن يعزز المعهد الافتراضي التعاون مع شُعَب الأونكتاد الأخرى.

56- وشدد أحد المندوبين على أهمية عمل الوحدة الفلسطينية. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء الموارد المحدودة من الموظفين في الوحدة وقال إن هناك حاجة إلى حل مستدام للمشكلة.

57- وعرض ممثل للدائرة الإحصـــائية التابعة للأونكتاد أنشـــطة تنمية القدرات، وســـلط الضـــوء على الاختصاصات الجديدة للدائرة.

58- وشـــدد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على أهمية ارتفاع جودة البيانات واتســـاقها وموثوقيتها من أجل مصداقية الأونكتاد. ورأى أن الإحصاءات دعامة للموثوقية، معرباً عن تأييده لاستقلالية الإحصاءات.

59- وطلب أحد المندوبين معلومات عن المشـاريع المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشـروعة، بما في ذلك ما يتم تطويره واختباره في البلدان الرائدة وكيفية اختيار هذه البلدان. وأجابت الأمانة بأن اختيار البلدان الرائدة يتم بناءً على دعوة للإعراب عن الاهتمام في المناسبات الإقليمية، وأن الأساليب التي يستحدثها الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تُختبَر على أنواع التدفقات المالية غير المشـــروعة التي تختارها البلدان الرائدة.

60- وتســاءل المندوب كذلك عن ســبب اختيار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصــادي كراعٍ مشـارك لمؤشـر الهدف 17-3-1 من أهداف التنمية المسـتدامة بشـأن دعم التنمية، الذي يتضـمن أيضـاً عناصـــر التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوضـــحت الأمانة أن دور الأونكتاد يتمثل في الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالاسـتثمار الأجنبي المباشـر والتمكين من بناء القدرات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وما يتصـــل بذلك من إبلاغ عالمي عن البيانات المتعلقة بالمؤشـــر، بالاســـتناد إلى الآليات التي تقودها البلدان. وأبلغت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن بيانات تستند إلى مجموع الدعم الرسمي لإطار التنمية المستدامة للكيان، الذي يقتصر على العناصر المتفق عليها عالمياً.

61- وأشـار مندوب آخر إلى أهمية العمل المتعلق بالتدفقات المالية غير المشـروعة بالنسـبة للبلدان النامية وطلب إلى الأونكتاد أن يكثف جهوده لإشراك مزيد من الدول الأعضاء في جهود تنمية القدرات.

62- وسـأل مندوب آخر عن رؤية الدائرة الإحصـائية المسـتقلة لضـمان جودة البيانات التي يقوم عليها عمل الأونكتاد التحليلي والسياساتي. وأكدت الأمانة أن الدائرة على استعداد، في حدود الولاية والموارد المتاحة، لدعم شـــُعَب الأونكتاد في مجال نوعية البيانات والأخلاقيات والأســـاليب والتحليل القائم على البيانات.

جيم- تقييم أنشطة الأونكتاد

(البند 4 من جدول الأعمال)

1- تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

63- قدمت الأمانة تقريراً عاماً يغطي ثمانية تقييمات أُجْرِيَت في الفترة 2021-2022، وأشارت إلى أنشطة التقييم للسنة المقبلة التي تشمل تقييم البرنامج الفرعي 2 للأونكتاد. وبوجه عام، لاحظت التقييمات درجة عالية من الأهمية لأعمال التعاون التقني واتساقاً قوياً مع ولاية الأونكتاد.

64- وأعربت بعض المجموعات الإقليمية عن قلقها من أن استدامة النتائج وإدماج المنظور الجنساني وحقوق الإنسان لا تزال تشكل تحدياً لمشاريع الأونكتاد. واعترفت الأمانة بالشواغل وبيَّنت الجهود الجارية، بما في ذلك تعزيز تدريب موظفي المشاريع. وإجمالاً، أكدت الأمانة من جديد أن نظام التقييم الذي يتبعه الأونكتاد يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للتعلم التنظيمي والمساءلة وعملية التحسين المستمر.

2- التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 1 للأونكتاد: العولمة والترابط والتنمية

65- قدم فريق تقييم مستقل مؤلف من ثلاثة أعضاء تقييم البرنامج الفرعي 1 للأونكتاد بشأن العولمة والترابط والتنمية. وأشار عموماً إلى أن البرنامج الفرعي وثيق الصلة بولاية الأونكتاد. وأشيد في التقييم بعمل التعاون التقني الذي يضطلع به البرنامج الفرعي، ولا سيما نظام إدارة الديون والتحليل المالي، كما أُشيد بعمل فرع الإحصاءات والمعلومات الإنمائية (الذي أعيدت تسميته بالدائرة الإحصائية بعد إعادة الهيكلة الداخلية). وقد أُنْجِزَت بنجاح نواتج البرنامج الفرعي التي صدر بها تكليف، وإن كان قد لوحظ أن مدى وصول النواتج وأثرها لا يقاس دائماً قياساً كافياً نظراً لنقص الرصد. ولاحظ المقيّمون أيضاً أن هناك شواغل ملحوظة بشأن اتساق منتجات البحوث واتجاهها العام، مما أدى إلى خلاف بين الدول الأعضاء. واختتم تقرير التقييم بثماني توصيات للتحسين، ست منها لينظر فيها الأونكتاد واثنتان للدول الأعضاء.

66- وعرضت الأمينة العامة للأونكتاد رد الإدارة، مبينة التدابير التي سيتخذها الأونكتاد فيما يتعلق بالتوصيات. وشملت التدابير إدخال مؤشرات لرصد المنتجات المعرفية، وإعادة التفكير في دور لجنة المنشورات، وإنشاء وحدة لإجازة السياسات لتعزيز اتساق منشورات الأونكتاد.

67- وأثناء المناقشة، ذكرت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين أن استقلال الأونكتاد في اختيار مواضيع البحوث ووجهات النظر جانب أساسي من جوانب ولاية المؤسسة وينبغي الحفاظ عليه. وفيما يتعلق بما للبحوث التي تُجرى في إطار البرنامج الفرعي 1 من دور في ركيزة بناء توافق الآراء ومن أثر عليها، ولا سيما *تقرير التجارة والتنمية*، اعتبرت بعض المجموعات الإقليمية أن المجال بحاجة إلى إصلاح. وكررت مجموعة إقليمية أخرى وبعض المندوبين تأييدهم لاستقلال الأونكتاد في إجراء البحوث بغض النظر عن الدور المتصور للبحوث في بناء توافق الآراء. ولاحظت إحدى المجموعات الإقليمية ومندوب آخر أيضاً أن إنتاج البحوث من منظور البلدان النامية يتماشى مع ولاية الأونكتاد.

68- وسلمت بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين بإمكانية إدخال تحسينات على تنفيذ فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية. وذكرت مجموعة إقليمية أخرى وبعض المندوبين أن على الأونكتاد أن يواصل طرح مواضيع وأفكار فريق الخبراء الحكومي الدولي بصورة مستقلة.

69- وذكرت مجموعة إقليمية أخرى وبعض المندوبين أن الآراء المتباينة بين الدول الأعضاء بشأن نواتج البرامج الفرعية يرجح أن تكون غير قابلة للحل نظراً لاختلاف الآراء السياسية. غير أنهم أشاروا إلى أن النواتج تتيح فرصة للمناقشة والتفاوض. ولاحظت إحدى المجموعات الإقليمية أن بعض التوصيات المنبثقة عن تقييم عام 2013 للبرنامج الفرعي 1 لا تزال غير منفذة وهي بالتالي واضحة مرة أخرى في تقييم عام 2022. ودعت بعض المجموعات الإقليمية الأمانة إلى رصد تنفيذ التوصيات عن كثب.

وأثارت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين أسئلة مختلفة عن مسائل من بينها تمويل الإجراءات المتخذة في استجابة الإدارة، وتعزيز وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، والدراسة الاستقصائية المستخدمة في التقييم، وتنزيل المنشورات، والنوع الاجتماعي.

70- ورداً على ذلك، أجابت الأمينة العامة للأونكتاد بأن الأمانة ستحتاج إلى طلب موارد إضافية من اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل زيادة عدد الموظفين لمهمة إجازة السياسات، ودعت الأعضاء إلى دعم المبادرة. وسلطت الضوء على الأهمية التي تعلقها على تحسين إدماج المنظورات الجنسانية في عمل الأونكتاد وعلى الكيفية التي وضعت بها هذا النهج موضع التنفيذ على مستوى المديرين. ورداً على مزيد من الاستفسارات، لاحظ فريق التقييم المستقل أن الدراسة الاستقصائية صدرت إلى جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد، وأُتيحت لها عدة أسابيع للرد عليها. وأوضح المقيّمون أن معدل الاستجابة للدراسة الاستقصائية البالغ 16 في المائة معدل نموذجي بالنسبة لتقييمات الأونكتاد. وأشاروا إلى أن تنقيح بيانات تنزيل المنشورات من تقرير التقييم يعزى إلى مسائل تقنية تم تحديدها في الأونكتاد؛ وفي الوقت نفسه، أكد ذلك الحاجة إلى إنشاء نظم لتحسين رصد مدى انتشار منتجات البحوث وتأثيرها.

دال- الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي

(البند 5 من جدول الأعمال)

71- قدم ممثل لخدمات دعم وإدارة البرامج التابعة للأونكتاد لمحة عامة عن عملية الميزنة والمعالم الرئيسية والتغييرات المطبقة على شكل وثيقة الميزانية البرنامجية لعام 2023، التي يُرجَّح أن تظل سارية بالنسبة لوثيقة عام 2024. وفيما يتعلق بالورقة غير الرسمية المقدمة إلى الدول الأعضاء، سلط الضوء على التحسينات التي أُدخِلت مقارنة بالسنة السابقة: استعراض عام تمهيدي للمنظمة، وخياران على الأقل من خيارات النتائج لكل برنامج فرعي، وبيان للصلة بعهد بريدجتاون بالنسبة لكل خيار من خيارات النتائج. وقال أيضاً إن الأمانة ستأخذ في الاعتبار مناقشة هذا البند من جدول الأعمال عند وضع مشروع الخطة البرنامجية المقرر تقديمه في كانون الأول/ديسمبر 2022، مع ضمان أن تُؤخذ في الاعتبار أي مقترحات لتحسين الورقة غير الرسمية الحالية وتُدرَج أيضاً في الورقة غير الرسمية التالية.

72- وخلال المناقشة، أقرت بعض المجموعات الإقليمية بالتحسينات التي أدخلت على الورقة غير الرسمية الحالية، بما في ذلك تحسين مقاييس الأداء. وفي الوقت نفسه، قالت إن من الممكن تحسين سياق الورقة غير الرسمية بتحديد الأحداث والبيئة ذات الصلة بعمل البرامج الفرعية وذكر الدروس المستفادة ذات الصلة بعمل البرامج الفرعية التي تؤثر على ذلك العمل، بما في ذلك الدروس السلبية.

73- وأبرزت بعض المجموعات الإقليمية دعمها للإجراءات التي نفذتها الأمانة لزيادة الاتساق التنظيمي ووضع خطة متعددة السنوات لتنفيذ عهد بريدجتاون. وأعربت عن تطلعها إلى تلقي الخطة المتعددة السنوات.

74- ولاحظت إحدى المجموعات الإقليمية أن من الممكن تحسين الاتساق بين الاستعراض العام الوارد في الورقة غير الرسمية والسياق العام للبرامج الفرعية الخمسة، في حين أن التحولات الأربعة لميثاق بريدجتاون لم تعالج بالتساوي في الوثيقة بأكملها.

75- وشجعت مجموعة إقليمية أخرى الأمانة على مواصلة تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة النهائية إلى الدول الأعضاء، عندما تصدر الوثيقة عن نيويورك، حتى تكون على علم بالتغييرات التي أُدْخِلَت عليها.

76- وأوضح ممثل الأمانة أن جميع المقترحات المتعلقة بالتحسينات ستؤخذ في الاعتبار وتُدرَج في النسخة التالية من الورقة غير الرسمية في عام 2023. ولاحظ أيضاً أن الإطار المتعدد السنوات، الذي سيُقدَّم إلى الدول الأعضاء، سيغطي جميع التحولات الأربعة لعهد بريدجتاون تغطية شاملة في حين أن الورقة غير الرسمية الحالية تيسر مناقشة الخطة البرنامجية المقبلة، التي تقتصر على نتيجة واحدة فقط في المستقبل لكل برنامج فرعي.

هاء- الجلسة العامة الختامية

77- كرر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين بعض الرسائل الرئيسية التي نُقِلَت خلال الدورة. وشكرا المديرين على عروضهم بشأن العمل والإنجازات التي تحققت في إطار ركيزة التعاون التقني، واقترحا أن يتسنى تبسيط المناقشة في الدورات المقبلة للفرقة العاملة للسماح باستخدام الوقت بمزيد من الكفاءة. وأعربا عن تطلعهما إلى تلقي معلومات مستكملة عن استراتيجية التعاون التقني التي أُقِرَّت مؤخراً، ولا سيما فيما يتعلق بجمع الأموال. ولاحظا، فيما يتعلق بتقييم البرنامج الفرعي 1، أن نتائج التقييم إيجابية وخلصا إلى أن البرنامج الفرعي ينفذ ولايته. ورأيا أن بعض المجالات ما زالت بحاجة إلى تحسين، وأقرا برد الإدارة بشأنها، الذي حدد الكيفية التي تعتزم بها الأمانة تنفيذ توصيات التقييم. وكررا أيضاً مقترحات بشأن عناصر محددة من التقييم والتوصيات واستجابة الإدارة. فأولاً، ينبغي أن يحافظ تنفيذ التدابير المتعلقة بركيزة البحث والتحليل دائماً على الاستقلال الفكري للأمانة؛ وينبغي مواءمة التدابير مع الولايات التي يعمل البرنامج الفرعي في إطارها. وثانياً، إنهما مستعدان للتعاون مع الأمانة والأعضاء لتحسين المسائل الإجرائية واللوجستية المتصلة بتنظيم دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، واختيار أعضاء فريق المناقشة الذين يظلون مخلصين للولاية الأصلية لفريق الخبراء الحكومي الدولي الواردة في الاختصاصات التي تم التفاوض بشأنها بعناية. وتدرك المجموعة الإقليمية مسؤوليتها في إطار ركيزة بناء توافق الآراء وستواصل العمل مع المجموعات الإقليمية الأخرى لبناء توافق الآراء بشأن موضوع تمويل التنمية الهام. وأخيراً، أعربا عن تطلعهما إلى تلقي وثيقة للخطة البرنامجية لعام 2024 تنفذ المقترحات المقدمة وتعكس التنفيذ المتسق والمتوازن لميثاق بريدجتاون.

78- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى تقديره للتقدم المحرز في بند جدول الأعمال المتعلق بالمرحلة التحضيرية لبرمجة عام 2024. وأشار إلى أن الأعضاء يتعلمون العملية معاً وأن تحسينات كثيرة قد أُدخِلت. وشكر المقيِّمين، ولا سيما مقيِّمي البرنامج الفرعي 1، وقال إن التقييمات مهمة لتعزيز فعالية عمل الأونكتاد ومصداقيته. وكما يتضح من التوصيات، لا تزال هناك مشاكل كثيرة، لا سيما في البرنامج الفرعي 1 حيث ظلت المسائل دون معالجة منذ تقييم عام 2013. وأضاف أن تصميم الأمينة العامة للأونكتاد على مواجهة التحديات يشجع المجموعة الإقليمية. وشجّع الأعضاء أيضاً على أن ينظروا بعين ناقدة في تنشيط الآلية الحكومية الدولية التي دعا إليها عهد بريدجتاون وأن يشاركوا بفعالية في التحسينات الممكنة. وفيما يتعلق بانتعاش تمويل التعاون التقني، أشار إلى أن الإدارة القائمة على النتائج والشفافية اللتين لوحظتا في عمل بعض البرامج الفرعية عبر الركائز الثلاث تبين أهمية هذه الجهود. وشجع جميع البرامج الفرعية على التعلم من هذه الممارسات الفضلى.

79- وأعربت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها لتقييم الاستعراض العام وتقييم البرنامج الفرعي 1، فضلاً عن المعلومات المستكملة بشأن العملية التحضيرية للخطة البرنامجية لعام 2024. وقالت إنها تتطلع إلى متابعة المسائل المتبقية التي يتعين معالجتها.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

80- انتخبت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، السيد كيفيشيت لونغ (كمبوديا) رئيساً لها والسيد مهدي رمعون (الجزائر) نائباً للرئيس – مقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

81- اعتمدت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022 أيضاً، جدول أعمالها المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/WP/315. وبذلك، كان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة.

4- تقييم أنشطة الأونكتاد:

(أ) تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة؛

(ب) تقييم خارجي للبرنامج الفرعي 1 للأونكتاد: العولمة، والترابط، والتنمية.

5- الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثمانين للفرقة العاملة.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثمانين للفرقة العاملة

(البند 6 من جدول الأعمال)

82- وافقت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، على جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثمانين، بصيغته الواردة في الورقة غير الرسمية المؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (انظر المرفق الثاني).

دال- مسائل أخرى

(البند 7 من جدول الأعمال)

83- لم تُعرض على الفرقة العاملة أي مسائل أخرى للنظر فيها.

هاء- اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 8 من جدول الأعمال)

84- وافقت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي، في جلستها العامة الختامية المعقودة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، على تقرير الدورة وأذنت لنائب الرئيس-المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير الذي سيُقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الأول

مشروع مقرر يُعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

(البند 3 من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- *يؤكد من جديد* الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التعاون التقني باعتباره إحدى الركائز الأساسية الثلاث لعمل الأونكتاد، ويشدد على أهمية التنسيق بين الركائز الثلاث من أجل مساعدة متسقة ومتعاضدة؛

2- *يشدد* على أهمية تعزيز تعددية الأطراف من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالتعاون مع وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة؛

3- *يرحب* بمبادرات الأونكتاد الرامية إلى تقديم مساعدة تقنية سريعة ومبتكرة وقائمة على الطلب من أجل الاستجابة على أفضل وجه لقضايا التنمية، بما فيها القضايا الناشئة عن أثر الأزمات العالمية، فضلاً عن حالات الطوارئ والنزاعات وما بعد النزاعات الأخرى في البلدان التي تتأثر تجارتها؛

4- *يطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل جهوده الرامية إلى تزويد الدول الأعضاء بتعاون تقني شامل ومتسق تمشياً مع ولايته المتمثلة في مواصلة تنفيذ استراتيجية التعاون التقني للأونكتاد وتقديم مجموعة أدوات الأونكتاد الجديدة واستراتيجية لتعبئة الموارد في الوقت المناسب؛

5- *يشجع* الأونكتاد على مواصلة جهوده في المشاركة في تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، بالتعاون مع الوكالات الشريكة من المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية؛

6- *يلاحظ مع الارتياح* الزيادة في المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، ويشدد على أهمية توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لضمان التعاون التقني الفعال، ويشجع أيضاً على تقديم مساهمات متعددة السنوات إلى التعاون التقني للأونكتاد، بما في ذلك إلى الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً، من أجل زيادة استدامة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، ويؤكد من جديد في الوقت نفسه الحاجة إلى تحسين تطبيق مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالشفافية والمساءلة، وكذلك الإدارة القائمة على النتائج.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2024، الجزء ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة.

4- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

5- مسائل أخرى.

6- اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

الحضور*

1- حضـــر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضـــاء في الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي:

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
إسبانيا
أستراليا
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
إيران (جمهورية – الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البحرين
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بنما
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
جامايكا
الجبل الأسود
الجزائر
جزر البهاما
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جنوب أفريقيا
جيبوتي
دولة فلسطين
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
سويسرا
الصين
العراق
عمان
غابون
غامبيا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
كمبوديا
كندا
كوبا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
ناورو
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
الهند
هولندا
اليابان
اليمن

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/WP(84)/INF.1.